

أثر السياق القرآني في اتحاد مفسر الضمائر عند ابن القيم
دراسة تطبيقية على مختارات من تفسيره

"The Influence of Qur'anic Context on the Determination of Pronoun
Antecedents According to Ibn al-Qayyim:
An Applied Study on Selected Excerpts from His Tafsir"

[10.35781/1637-000-164-001](https://doi.org/10.35781/1637-000-164-001)

د. سعد سراج عبدالهادي آل مطارد*

*أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك

جامعة الباحة/ قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون

الملخص

ومفسر الضمير، وأهميته عند ابن القيم، ثم ثلاثة
مباحث: الأول: في القضايا العقديّة. الثاني: في
الأحكام الفقهيّة. الثالث: في القصص القرآنيّ.
وذكرت أقوال المفسرين في المواضيع التي تناولها
البحث، مع بيان الأثر التفسيري الناتج عن
اختلافهم في مفسر الضمير، ثم جاءت الخاتمة
متضمنة أبرز النتائج والتوصيات.

وتبيّن أن ابن القيم - رحمه الله - في
ترجيحاته واختياراته موافق لأقوال السلف وجمهور
المفسرين - فيما وقفت عليه من تفسيراته -
باستثناء ترجيحه في قصة يوسف أن قوله تعالى:
﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ هو من مقول امرأة
العزيز، وذلك خلافاً لأقوال السلف وعلماء التفسير
المتقدمين، هذا وأسأل الله التوفيق والسداد.

الكلمات المفتاحية: السياق، مفسر
الضمائر، ابن القيم.

تجتمع ضمائر الغائب في بعض الآيات
القرآنية، وحينئذ لا بد لها من مفسرٍ يُبين
مرجعها، وبه يتضح المراد منها، وتتنوع طرائق
المفسرين في الاستدلال على اتحاد هذا المفسر أو
اختلافه، مما يترتب عليه اختلاف في معنى الآية.
ومن أبرز الطرق التي اعتمدوا عليها في ذلك السياق
القرآني، وقد استدل ابن القيم - رحمه الله -
بالسياق لترجيح رأيه في مسائل متعدّدة، تناولها
هذا البحث ومنهج الدراسة فيه هو اختيار آياتٍ
قرآنية تناولها ابن القيم الجوزية بالتفسير
والتحليل، تكون من فنونٍ متنوعةٍ كالعقيدة،
والفقه، والقصص القرآني، يمكن من خلالها
تحديد منهج ابن القيم في تعامله مع هذه القاعدة،
استدل فيها بالسياق القرآني لترجيح توافق الضمائر
في المرجع، وإبراز المعنى المراد بالآية بناءً على
ذلك.

ويتكوّن البحث من: تمهيد يتضمن ترجمة
موجزة لابن القيم، وبيان معنى الضمير والسياق

"The Influence of Qur'anic Context on the Determination of Pronoun Antecedents According to Ibn al-Qayyim: An Applied Study on Selected Excerpts from His Tafsir" Dr. Saad Siraj Abdulhadi Al-Mutard*

*Associate Professor of Qur'anic Exegesis and Qur'anic Sciences
University of Al-Baha / Department of Islamic Studies, College of Sharia and Law

Abstract:

Third-person pronouns occur together in certain Qur'anic verses, and in such cases they require an interpretive referent that clarifies what they refer to, through which the intended meaning becomes clear. Qur'anic exegetes have adopted various approaches in determining whether these referents are unified or distinct, and such variation consequently leads to differences in the interpretation of the verse. One of the most prominent methods employed in this regard is the Qur'anic context. Ibn al-Qayyim relied on contextual evidence to support and prefer his interpretations in a number of issues. This study examines that approach through selected Qur'anic verses interpreted and analyzed by Ibn al-Qayyim al-Jawziyyah in diverse fields such as theology, jurisprudence, and Qur'anic narratives, in order to identify his methodology in dealing with this principle. In these examples, he used Qur'anic context as evidence for the unity of pronoun referents and to clarify the intended meaning of the verse accordingly.

The study consists of an introduction containing a brief biography of Ibn al-Qayyim, an explanation of the meanings of pronouns, context, and pronoun referents, as well as their significance in

Ibn al-Qayyim's interpretive method, followed by three sections:

1. Theological issues.
2. Jurisprudential rulings.
3. Qur'anic narratives.

The study also presents the opinions of Qur'anic exegetes concerning the passages under discussion, together with an explanation of the interpretive implications resulting from their disagreement regarding pronoun referents. The conclusion summarizes the main findings and recommendations.

The study concludes that Ibn al-Qayyim, in his interpretive preferences and selections, generally agreed with the views of the early Muslim generations (al-salaf) and the majority of exegetes—according to the interpretations surveyed in this research—with the exception of his interpretation in the story of Joseph, where he maintained that the Qur'anic statement: ﴿ ذَٰلِكَ يُعَلِّمُ تِلْكَ لِزَوْجِهِ بِأَلْفَيْتٍ ﴾ forms part of the speech of the wife of al-'Azīz. This opinion differs from the views of the early generations and the earlier scholars of Qur'anic exegesis.

And Allah alone grants success and guidance.

Keywords: Context, pronoun referent, Ibn al-Qayyim.

المقدمة

الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب تبياناً وهدى للعالمين، والصلاة والسلام على خيرته من خلقه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين وبعد:

فقد اجتهد العلماء والأئمة قديماً وحديثاً في تدبر آيات القرآن الكريم، وتعلم أحكامه، وبيان محكمه ومتشابهه استجابة لقوله تعالى: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ص:29. فتوالت تصانيفهم في ذلك، ولعل من أبرزهم وأشهرهم ابن القيم رحمه الله ومصنفاته كلها شاهدة على عنايته بالقرآن، وتفسيره وبيان مراد الله تعالى، وله في هذا القلم الرائق، والقدم السابق، وعنايته بعلوم القرآن وفنونه أشهر من أن تذكر؛ ومن ذلك إشارته وتبنيه إلى أهمية السياق القرآني في دلالاته على معاني القرآن العزيز، والترجيح به عند اختلاف المفسرين.

ومما اختلف المفسرون فيه الضمائر إذا تعددت، وهل الأولى اتفاق مفسرها، أم اختلافه؟ ويتنوع استدلالهم لترجيح أحد الأمرين، فقد يكون بدلالة سبب النزول، أو بدلالة السياق القرآني، وربما يكون بغير ذلك⁽¹⁾، وقد وجدت لابن القيم رحمه الله مواضع تفسيرية تستحق الدراسة⁽²⁾ أشار فيها إلى السياق وضرورة العناية به، إضافة إلى ذكره أدلة أخرى غير السياق، وقد اخترت منها ما نص فيه على أن السياق يدل على اتحاد مفسر الضمائر بحسب القاعدة المشهورة: الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتيت.⁽³⁾ ليكون موضعاً للدراسة عنده وعند غيره من المفسرين، وجعلت عنوان البحث: أثر السياق القرآني في اتحاد مفسر الضمائر عند ابن القيم: دراسة تطبيقية على مختارات من تفسيره.

(1) كقوله تعالى: ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾ النوبة: ٣٦ عاد الضمير على الاثني عشر ثم قال: ﴿ فَلَا تَقْلِبُوا فِيهَا أَنْفُسَكُمْ ﴾ يجوز عود الضمير على ﴿ أَرْبَعَةٌ ﴾ لأنه أقرب مذكور، ويجوز عوده على ﴿ أَنَا عَمَرَ ﴾ ويتحد مفسر الضمائر في الآية وهو الصواب؛ لكن بغير دلالة السياق وإنما بدلالة تحريم الظلم في جميع الشهور؛ لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية بل ترك الظلم في الكل واجب. انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن (37/4).

(2) انظر كمثال دون حصر ابن القيم، بدائع الفوائد (215/4)، وروضة المحبين (ص:319)، وزاد المعاد (482/5)، ومدارج السالكين (301/3)، وإعلام الموقعين (113/1)، وإغاثة اللهفان (33/1، 97، 109) و(243/2)، واجتماع الجيوش الإسلامية (67/2)، و(97)، والتبيان في أقسام القرآن (ص:150، 80، 76، 24)، والصواعق المرسله (188، 201/1) و(713، 714/2)، والطرق الحكيمية (ص:152). ولو تتبعته جميع ما كتبه ابن القيم في هذا الموضوع لطال البحث، ولهذا اكتفيت بنماذج في موضوعات متفرقة.

(3) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن (35/4).

1- أهميته الموضوع وسبب اختياره:

أولاً: من جهة تعلقه بتفسير كتاب الله تعالى، وهو معين على تدبره الذي أمر الله تعالى به. ثانياً: أنه بحث تطبيقي لقاعدة من قواعد التفسير: توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها.(1)

ثالثاً: أثر الترجيح بالسياق لأحد الاحتمالات في الاعتقاد، والفقه، والقصص القرآني. رابعاً: مكانة ابن القيم رحمه الله في علم العقيدة، والتفسير، واللغة. خامساً: أنني لم أقف على بحث تعرض لهذا الموضوع.

2- مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التالي:

- هل السياق حجة في ترجيح اتحاد مفسر الضمائر عند المفسرين عموماً وعند ابن القيم خصوصاً، وإذا كان الأمر كذلك، فما شاهد ذلك من كتبه رحمه الله؟
- ما أثر اتحاد المفسر أو اختلافه في معنى الآية؟
- كيف تعامل ابن القيم مع هذه القاعدة في ترجيحاته التفسيرية؟

3 أهداف البحث:

1. دور السياق عند ابن القيم في الاستدلال على القاعدة الترجيحية: الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتيت.
2. دور هذه القاعدة في انسجام النظم القرآني.
3. تقديم تطبيقات عملية لهذه القاعدة لاتحاد مفسر الضمير بدلالة السياق عند ابن القيم.
4. أثر الاختلاف في مرجع الضمير على معنى الآية.

4- المنهج المتبع في البحث:

1. المنهج الاستقرائي من خلال جمع النصوص المتعلقة بالموضوع في كتب ابن القيم واختيار نماذج في موضوعات متنوعة، ولم أستوعب جميع ما أورده ابن القيم في هذا الباب.
2. المنهج التحليلي فيما كتبه ابن القيم في السياق وأثره في الترجيح وبيان المعنى.
3. تخريج الآيات والأحاديث والأثار من مضانها حسب العرف العلمي.

(1) انظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن(338/2).

4. إذا نقلت قول أو نص لأحد العلماء أجعله بين علامتي تنصيص " وفي الحاشية أذكر المصدر المنقول منه غير مسبوق بكلمة انظر ، فإن نقلته بالمعنى ولو يسيراً أذكر المصدر في الحاشية مسبقاً بكلمة أنظر. هذا ونسأل الله التوفيق والسداد.

5- الدراسات السابقة:

- موضوع السياق ودلالته والترجيح به ، وموضوع مفسر الضمير كتبت فيه رسائل وبحوث علمية كثيرة وأذكر منها على سبيل التمثيل وليس الحصر ما يأتي:
1. أثر السياق في توجيه المعنى: دراسة في "بدائع الفوائد" لابن قيم الجوزية، لعبد القوي هبة جمال، الناشر: مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها: جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد (019) سنة النشر 2024م.
 2. دلالة السياق عند ابن القيم، بدائع الفوائد نموذجاً، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، إعداد الطالب: صالح زيدور، إشراف الأستاذ: أحمد بن عجمية، السنة: 2020/2021م.
 3. أثر السياق القرآني في التفسير: دراسة نظرية تطبيقية على سورتي الفاتحة والبقرة / إعداد محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الربيعية؛ إشراف محمد بن عبد الرحمن الشايع. رسالة / دكتوراه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1428هـ.
 4. تباين أقوال العلماء حول مرجع الضمير في القرآن الكريم وأثره الفقهي والعقدي لزينب محمد بدوي حسن، بحث منشور في مجلة البيان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا. ع20، سنة النشر 2023م.
 5. اختلاف عود الضمير في القرآن الكريم وأثره في الحكم الفقهي، محمد عبدالرازق خضر حماد. بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة بور سعيد. العدد 17، سنة النشر 2017م.
 6. قواعد في مرجع الضمير ودلالة السياق عليه لسالم شرابي بحث منشور في مجلة دراسات لسانية. جامعة البليدة بالجزائر، العدد 9 سنة النشر 2018م
 7. السياق النصي وأثره في قصة موسى عليه السلام من خلال سورة القصص، لمحمود محمد يوسف الشربيني، الناشر مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية، العدد 36، السنة 2023م.
 8. عود الضمير وأثره في التفسير: دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في حزب المفصل / إعداد عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمن القاسم؛ إشراف أ.د. زيد بن عمر العيص. رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الملك سعود 1430هـ.

9. أحوال الضمير مع مفسره/ إعداد زكية بنت فازع اللحyani؛ إشراف عبد الرحمن إسماعيل. رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى.
10. أثر الاختلاف في مفسر ضمير الغائب على المعنى في سورة يوسف عليه السلام / عبد الله عثمان علي المنصوري، الناشر مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، العدد 79 سنة النشر 2015م.
11. ترجيحات ابن القيم واختياراته في التفسير من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء. لمحمد عبدالله القحطاني، رسالة دكتوراه، في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. 1427هـ.
12. ترجيحات ابن القيم واختياراته في التفسير من أول سورة الكهف إلى نهاية سورة القرآن الكريم. لمحمد بن عبدالله الدوسري. رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. 1427هـ. وهذه الرسالة والتي قبلها ورد فيهما مواضع من هذا البحث وهما وإن اتفقتا مع البحث في النتيجة إلا أن هناك اختلاف في أهداف البحث وغايته، إضافة إلى عدم تعرضهما للمباحث الفقهية واللغوية التي ذكرها ابن القيم⁽¹⁾.
- وهذه الأبحاث تختلف عن موضوع البحث الذي هو: اتحاد مرجع ضمير الغائب بدلالة السياق عند ابن القيم فموضوعه يختص بقاعدة من قواعد التفسير المشهورة: "توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها"، ويختص بابن القيم دون غيره من العلماء، وإن ذكرت أقوالهم فهو من باب مقارنة قوله بأقوالهم، وفي موضوعات مختارة عقديّة، وفقهيّة، وقصص قرآني، وأثر اتحاد المفسر أو اختلافه في المعنى التفسيري للآية.

(1) نص الباحث محمد عبدالله الدوسري في ص 18 من أطروحته على أنه سيتجنب المباحث الفقهية، واللغوية التي ذكرها ابن القيم مالم يكن لها علاقة وثيقة بمعنى الآية. واشتمل هذا البحث على مبحث فقهي لم يذكر ضمن هذه الأطروحة، ولم يذكره جامع تفسير ابن القيم 'بدائع التفسير الجامع لما فسره ابن القيم' فيعتبر إضافة جديدة.

خطة وهيكل البحث:

يتكون من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

وهي كالتالي:

مقدمة: مدخل للبحث.

التمهيد ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بابن القيم.

المطلب الثاني: الضمير معناه وأهميته.

المطلب الثالث: مفسر الضمير معناه وأهميته.

المطلب الرابع: السياق معناه وأهميته.

المطلب الخامس: أهمية السياق عند ابن القيم.

المطلب السادس: العلاقة بين اتحاد مفسر الضمير والسياق.

المبحث الأول: أثر اتحاد مفسر الضمان في القضايا العقدية. ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مفسر الضمير في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ الشعراء: 201

المطلب الثاني: مفسر الضمير في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا ۙ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا ۙ﴾

الشمس: 9 - 10

المبحث الثاني: أثر اتحاد مفسر الضمان في الأحكام الفقهية. ويشتمل على مطلب واحد:

مطلب: مفسر الضمير في قوله تعالى: ﴿أَسْكُوهُنَّ مِمَّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ﴾ الطلاق: 6 الآية.

المبحث الثالث: أثر اتحاد مفسر الضمان في القصص القرآني. ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مفسر الضمير في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِبِينَ﴾

يوسف: ٥٤

المطلب الثاني: مفسر الضمير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَدَدَىٰ ۙ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۙ﴾

النجم.

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: ويشتمل على ستة مطالب

المطلب الأول: التعريف بابن القيم.

اسمه ونسبه: "محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية الحنبلي ولد سنة 691 هـ".⁽¹⁾

طلبه للعلم: "قرأ العربية على المجد التونسي، وابن أبي الفتح البعلبي، والفقه والفرائض على ابن تيمية، والأصلين عليه وعلى الصفي الهندي، وسمع الحديث من التقى سليمان، وأبي بكر بن عبد الدائم، وأبي نصر ابن الشيرازي، وعيسى المطعم، وغيرهم".⁽²⁾

ثناء العلماء عليه: قال عنه ابن كثير: "الشيخ الإمام العلامة شمس الدين ابن قيم الجوزية"⁽³⁾. وقال عنه ابن حجر: "كان جريء الجنان واسع العلم، عارفاً بالخلاف، ومذاهب السلف، وغلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله؛ بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه"⁽⁴⁾.

وأثنى عليه الجلال السيوطي بقوله: "صنف وناظر، واجتهد، وصار من الأئمة الكبار في التفسير، والحديث، والفروع، والأصلين، والعربية"⁽⁵⁾.

مؤلفاته كثيرة منها: زاد المعاد، وإعلام الموقعين، وبدائع الفوائد، وطرق السعادتين، وشرح منازل السائرين، والقضاء والقدر، وجلاء الأفهام، وإغاثة اللفهان، ومفتاح دار السعادة، والروح، وحادي الأرواح، ورفع اليدين، والصواعق المرسل⁽⁶⁾، وغيرها كثير.

ومن نظر في كتبه يرى عنايته بتفسير القرآن الكريم وأقوال سلف الأمة، ثم عنايته بعلوم الآلة، والأصول، والقواعد، فمزج بين التأصيل والتطبيق، وهو ما تستجلي بعض معالمه هذه الدراسة التي بعنوان: اتحاد مرجع ضمير الغائب بدلالة السياق عن ابن القيم.

وكانت وفاته رحمه الله في شهر رمضان سنة 751 هـ.⁽⁷⁾

(1) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (137/5).

(2) السيوطي، بغية الوعاة (1/ 62).

(3) ابن كثير، البداية والنهاية ط إحياء التراث (14/ 202).

(4) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (5/ 138).

(5) السيوطي، بغية الوعاة (1/ 63).

(6) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (5/ 139).

(7) المصدر السابق.

المطلب الثاني: الضمير معناه وأهميته.

قال في الصحاح: ضمير: الضمير والضمير، مثل العسر والعسر: الهزال وخفة اللحم.

وقال: قد بَلَوْنَاهُ عَلَى عِلَاتِهِ * وَعَلَى التيسور منه والضمير(1).

وقد ضمير الفرس بالفتح يَضْمُرُ ضموراً. وضمُر بالضم: لغة فيه إهـ(2).

قال تعالى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: 27] الضامر: قليل لحم البطن.

يقال: ضمير ضموراً فهو ضامر، وناقاة ضامر أيضاً. والضمور من محاسن الرواحل والخيل؛ لأنه يعينها على السير والحركة. (3)

قال ابن فارس: (ضمير) الضاد والميم والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على دقة في الشيء،

والآخر يدل على غيبة وتستر. فالأول قولهم: ضمير الفرس وغيره ضموراً، وذلك من خفة اللحم.

والآخر الضمار وهو: المال الغائب الذي لا يرجى. وكل شيء غاب عنك فلا تكون منه على ثقة

فهو ضمير. قال الشاعر(4):

وأنضاء أنحن إلى سعيد ... طروقاً ثم عجلن ابتكارا

حمدن مزاره وأصبن منه ... عطاء لم يكن عدة ضمارا

ومن هذا الباب: أضمرت في ضميري شيئاً ؛ لأنه يغيبه في قلبه وصدوره. (5)

الضمير: ما ينطوي عليه القلب، ويدق الوقوف عليه، وقد تسمى القوة الحافظة لذلك ضميراً. (6)

وأضمرت الأرض غيبته إما بموت وإما بسفر قال الأعشى:

أرانا إذا أضمرتك البلاد ... تجفي وتقطع منا الرحم (7)

(1) البيت من الرمل، وهو للمرار بن منقذ الحنظلي في لسان العرب (4/ 318).

(2) انظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (2/ 722).

(3) ابن عاشر، التحرير والتنوير (17/ 244).

(4) البيهقي للراعي النميري وهما في ديوانه ص: 151

(5) انظر ابن فارس، مقاييس اللغة (3/ 371).

(6) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ص: 512).

(7) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (8/ 199، 200).

وأضمره في نفسه: أي أسرّه، ومنه المضمَرُ من الأسماء، وهو نقيض المظهر. (1)

الضمير في اصطلاح النحاة: ما دل وضعاً على متكلم -كأنا وإياي- أو على مخاطب -كأنت وإياك- أو على غائب كهو وإياه. (2)

أهميته: الضمير هو قسم من أقسام المعرفة، بل هو أولها، قال ابن هشام: (ت 761هـ):

أما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام: القسم الأول: الضمير وهو أعرف (3) الستة ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه. (4)

وتبرز أهمية الضمير بأنه يربط بين تراكيب الكلام، وبه يتحدث المرء عن نفسه، ويُفهم به مخاطبه، ويُعبر به عن الغائب، هو جمال اللغة، وسلم فصاحتها، توجز به إن أردت، وتبهم إن ألغزت، يغني عن إعادة الألفاظ، وتكرار الكلام، وبالجملة فلا تستقيم الفصاحة، والبلاغة، وإعجاز اللغة إلا به، ومن هنا تبرز أهميته، واهتمام النحاة وعلماء العربية به، وجاء القرآن الكريم على أسلوب العرب في استخدامهم للضمير في شتى أنواع التصاريف، ويختلف علماء العربية في تعيين مرجع الضمير ومفسره في أشعار العرب وكلامهم؛ واختلفوا أيضاً في مفسر الضمير في مواطن عديدة من القرآن الكريم، ومفسر الضمير هو موضوع حديثنا في المطلب التالي إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: مفسر الضمير معناه وأهميته:

الضمير أعرف المعارف وأولها عند التقسيم لكن إن لم يتبين مرجعه ومفسره فلا أثر له في بيان مراد المتكلم، وفهم السامع للمخاطب، وإذا كان ضمير المتكلم، أو المخاطب تقترن بهما مشاهدة وحضور تبين مفسرهما، وتغني عن الاختلاف فيه مما ليس لضمير الغائب؛ "لأن الغائب لما كان مذكوراً بالقلب، واستغنى عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مخرجها من الصدر قريباً من محل الذكر، أولى بأن تكون عبارة عن المذكور بالقلب". (5)

(1) الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (6/ 4000).

(2) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو (ص: 139).

(3) أعرف المعارف هو: اسم الله؛ وبعده: الضمير لأنك لا تُضمّر الاسم إلا بعد تقدّم ذكره، ومعرفة المخاطب على من يعود، ومن يُعنى به، أو تفسيرٍ يقوم مقام الذكر، فهو أقلّ المعارف لبساً عند السامع. انظر ابن يعيش شرح المفصل (2/ 247).

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: 94).

(5) السهيلي، نتائج الفكر في النحو (ص: 174).

وضمير الغائب موضوع بحثنا لا بد أن يتقدمه مفسر يفسره⁽¹⁾ ملفوظاً به حقيقةً كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ [هود: 45] ، أو تقديراً ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: 124] ، أو يتقدم معنىً بأن يكون مفسر الضمير المتقدم مذكوراً لا من حيث اللفظ بل معنىً ، وذلك المعنى إما مفهوماً من لفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: 8]؛ فإن مفسر الضمير ومرجعه هو العدل المفهوم من قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا﴾ فكأنه متقدم من حيث المعنى ، أو يكون المعنى مفهوماً من السياق كما في قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: 11]؛ لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثمة موروثاً فكأنه مذكوراً معنىً ، وإما أن يكون تقدم مفسر الضمير حكماً كضمير الشأن نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا﴾ [هود: 81] ، أو ضمير القصة مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: 97]⁽²⁾ .

ولهذا اهتم العلماء في بيان مفسر الضمير اهتماماً كبيراً ، ووضعوا قواعد لذلك ، حتى يفهم الكلام على وجهه الصحيح ، وأهم ما ينبغي معرفته وفهمه من ذلك مراد الله في آيات كثيرة ، ربما لو جرى الكلام على ظاهره لفهم منها غير ما أَرَادَهُ اللهُ عز وجل .

(1) انظر الجامي، الفوائد الضيائية (ص: 357 و358).

(2) انظر السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (204/8).

المطلب الرابع: السياق معناه وأهميته:

السياق لغة: أصل السياق سواق، قلبت الواو ياء لكسرة السين.(1).

قال ابن فارس: سوق: السين، والواو، والقاف أصل، واحد. يقال: ساقه يسوقه سوقاً. والسيقة: ما استيق من الدواب. ويقال: سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقتها. والسوق: مشتقة من هذا، لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق. والساق للإنسان وغيره، والجمع سوق، إنما سميت بذلك؛ لأن الماشي ينساق عليها.(2).

ويقال: "ساق الله إليه خيراً" وساق إليها المهر. وسأقت الريح السحاب. وأردت هذه الدار بثمن، فساقها الله إليك بلا ثمن. وتسأقت الإبل: تتابعت. وهو يسوق الحديث أحسن سياق.

"وإليك يساق الحديث" وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده.(3).

ويمكن أن نفهم مما سبق أن السياق هو سير وتوجه وتتابع في اتجاه واحد، ومسلك واحد، سواء كان حسيماً كما هو في الدواب والأنعام، أو معنوياً كحال صداق المرأة إن كان من الذهب والفضة، أو في سرد الكلام وحسن سياقته حتى يعجب السامع ويضطرب له.

السياق اصطلاحاً: الغرض والقصد الذي سيق الكلام لأجله.(4).

والسياق: له أهميته في فهم المراد من النص، وهو ما يسميه الفقهاء والأصوليون دلالة النص، وفحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ويسمى أيضاً مفهوم الموافقة.

ودلالة السياق على القصد إما أن تكون لفظية، وهو "ما كان السياق لأجله ويعلم قبل التأمل أن ظاهر النص متناول له، أو تكون الدلالة بالإشارة، أو الاقتضاء؛ إذا لم يكن السياق لأجلها لكنها تعلم بالتأمل في معنى اللفظ من غير زيادة فيه ولا نقصان، وبه تتم البلاغة، ويظهر الإعجاز(5).

"ولا بد في الكلام من ثلاثة أشياء: لفظ حامل، ومعنى قائم به، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئاً من الالفاظ أفصح، ولا

(1) الزبيدي، تاج العروس (475/25).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (3/117).

(3) انظر الزمخشري، أساس البلاغة (1/484).

(4) انظر أحمد رضا، معجم متن اللغة (3/253).

(5) انظر السرخسي، تمهيد الفصول في الأصول (1/236).

أجزل، ولا أعذب من أفاضه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً، وأشد تلاءماً، وتشاكلاً من نظمه، وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها، والترقي إلى أعلى درجات الفضل من نوعتها وصفاتها. (1)

والسياق القرآني بنوعيه الداخلي، والخارجي (2) له أثره في تحديد المراد وإن لم يكن مذكوراً في الآيات.

ومن هنا جاءت العناية في النص القرآني باللفظ والحال المصاحب له وقت نزوله، وغير ممكن فصل أحدهما عن الآخر (3)، ولهذا كانت عناية العلماء بأسباب النزول، وتقاسير السلف، الذين عاصروا نزول الوحي، وشاهدوا الوقائع، وأدركوا من ذلك ما لم يدركه من جاء بعدهم، وكم من آية احتمل لفظها عدة معانٍ فجاء سبب النزول (4)، أو فهم من شاهد نزول الوحي وعاصره فبين المعنى المراد (5).

المطلب الخامس: أهمية السياق عند ابن القيم:

اعتنى ابن القيم بمراعاة السياق في القرآن الكريم عناية كبيرة، حتى تجده ينبه على أهميته في غالب تفسيره للآيات التي يتعرض لها في سائر مؤلفاته مما لا تجده لغيره، وإن لم يتفرد بذلك؛ ومن ذلك قوله: "السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم؛ فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته؛ فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 49] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير (6)".

ويقول رحمه الله: تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا معه قرينة تقتضيه فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه؛ إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره

(1) انظر الخطابي، بيان إعجاز القرآن (ص: 27).

(2) ويقصد بالداخلي: تتابع الألفاظ والجمل في السورة أو الآية، وكيفية ترابطها وتأثيرها على معنى الضمير. والمراد بالسياق الخارجي: ما يرافق النص القرآني وقت نزول الآية، كأسباب النزول، وأحوال المخاطبين، والبيئة التي نزلت فيها السورة، أو الآية. انظر علي بر، دلالة السياق وأثره في توجيه الحديث النبوي، الناشر: مجلة المعرفة العدد السابع عشر يوليو 2024.

(3) انظر الشاطبي، الموافقات (3/ 419).

(4) انظر مثال ذلك الطبري، جامع البيان (7/ 470) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾. آل عمران: 188

(5) انظر مثال ذلك ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (1/ 469) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّمَا وَالْمُرَّةَ مِنَ سَعَابِ اللَّهِ﴾ الآية البقرة: 158

(6) ابن القيم، بدائع الفوائد (4/ 9).

حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ؛ فإن الله سبحانه أنزل كلامه بيانا وهدى؛ فإذا أراد به خلاف ظاهره ولم تحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد لم يكن بيانا ولا هدى. اهـ (1)

ويقول رحمه الله في موضع آخر: وينبغي أن يتفطن هاهنا لأمر لا بد منه وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله - عز وجل - بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي؛ الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما؛ فإن هذا المقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن؛ فإنهم يفسرون الآية، ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر، وكلام آخر؛ فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن مثل قول بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1] بالجر: إنه قسم. اهـ (2)

وليس المقام استيعاب ما كتبه في هذا الباب وإنما يكفي من القلادة ما أحاط بالعتق، ومن أراد الزيادة فليرجع إلى ما سطره في مؤلفاته وتقدمت الإشارة في المقدمة إلى مظانه من كتبه.

المطلب السادس: العلاقة بين اتحاد مفسر الضمير والسياق القرآني:

العلاقة بين توافق الضمائر في المرجع ومطابقتها للسياق القرآني هي علاقة بيان، وتأكيد، وتوافق، وتعاقد، ولهما دور كبير في إبراز بلاغة النظم القرآني، وانسجام تراكيبه، وتناسق ألفاظه، وترابط معانيه.

وإذا تعددت المراجع المحتملة للضمير فإن السياق بنوعيه الداخلي والخارجي له الدور الأكبر في تحديد مرجع الضمير ومفسره، وإذا أمكن من خلال السياق توافق الضمائر في المرجع فهو مقدم على غيره؛ لأن الأصل توافق الضمائر في المرجع وليس تفرقها إلا إذا وجدت قرينة توجب تفرقها.

ومن هنا فالسياق القرآني هو الذي يحدد مرجع الضمير ويبين معناه؛ لأن ألفاظ القرآن، وجملة، وتراكيب كلماته لا يمكن فصلها عن سياقها القرآني، وبيان معناها بمعزل عن بعضها البعض، بل يجب فهمها في إطار السياق الذي وردت فيه.

(1) ابن القيم، الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة (1/201)

(2) ابن القيم التفسير القيم (ص: 277)

ولهذا فالسياق لابد من أخذه في الاعتبار عند بيان المعنى المراد بالنص القرآني، وكذلك يجب أخذ سياق الضمان في الاعتبار عند تطبيق القواعد الترجيحية في التفسير والتي منها هذه القاعدة، والسياق هو أحد الأدلة في تطبيقات القاعدة التي يجب أن تتوافق معه ولا تتخلف عنه.

والسياق من جملة ما يستدل به ابن القيم - رحمه الله - ويستند عليه في اختياراته وترجيحاته سواء فيما يتعلق بهذه القاعدة أو غيرها.

المبحث الأول: أثر اتحاد في مفسر الضمان في الجوانب العقدية

❖ **المطلب الأول:** دراسة لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الشعراء: 200 - 201].

أولاً معنى الآيتين:

حتم على هؤلاء المشركين الذين آيس نبيه محمداً ﷺ. من إيمانهم - من الشقاء والبلاء، فقال: كما حتمنا على هؤلاء أنهم لا يؤمنون بهذا القرآن، ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: 198]، فقرأه عليهم: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ﴾ التكذيب والكفر ﴿فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ ويعنى بقوله: "سلكنا" "أدخلنا التكذيب، وأنظمناه في قلوب أهل الإجرام، كما يدخل السلك في الإبرة، فتشربته، وصار وصفاً لها، وذلك بسبب ظلمهم وجرمهم، فذلك: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ على تكذيبهم⁽¹⁾. وقيل: ﴿سَلَكْنَاهُ﴾ أي: القرآن غير مؤمنين به، فدخل في قلوبهم مكذباً به، كما دخل في قلوب المؤمنين مصدقاً به⁽²⁾.

ثانياً: سبب الاختلاف:

هل مفسر الضمير الوارد في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ والمراد به القرآن الكريم هو مفسر الضمير الوارد في قوله تعالى: ﴿سَلَكْنَاهُ﴾، أم أنه يختلف ولكل ضمير مفسره الخاص به.

ثالثاً أقوال المفسرين:

القول الأول: أن مفسر الضمير في قوله تعالى: ﴿سَلَكْنَاهُ﴾ هو القرآن الكريم، وهو المراد في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ وهو اختيار الثعلبي،⁽³⁾ ومكي،⁽⁴⁾ قال أبو حيان: والضمير في

(1) الطبري، جامع البيان (17/ 648)، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص598).

(2) انظر ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (1/ 207، 208).

(3) انظر الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (20/ 119).

(4) انظر مكي، الهداية الى بلوغ النهاية (8/ 5354).

﴿سَلَكْنَهُ﴾، الظاهر أنه عائد على ما عادت عليه الضمائر. قبل: وهو القرآن⁽¹⁾، والمعنى: مثل ذلك السلك، وهو الإدخال والتمكين والتفهم لمعانيه.⁽²⁾ واختاره الشوكاني⁽³⁾.

القول الثاني: أنه مختلف ومفسر الضمير في قوله تعالى: ﴿سَلَكْنَهُ﴾: ليس القرآن وإنما هو الكفر والشرك سلكه الله في قلوبهم، قاله: أنس بن مالك⁽⁴⁾، وابن عباس⁽⁵⁾ وابن زيد، والحسن⁽⁶⁾، والزجاج⁽⁷⁾، وقيل: التكذيب: وهو قول يحيى بن سلام⁽⁸⁾، والواحدي⁽⁹⁾، وابن كثير⁽¹⁰⁾، وقيل: القسوة قاله: عكرمة⁽¹¹⁾.

رابعاً: رأي ابن القيم هو:

إن مفسر الضمير متفق وليس مختلف قال رحمه الله:

الظاهر أن مفسر الضمير في قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ هو مفسر الضمير في قوله: ﴿سَلَكْنَهُ﴾. ولا تصح أقوال المفسرين له⁽¹²⁾: أنه الشرك، وهو مروى عن ابن عباس، والحسن، وابن زيد. وقيل:

(1) انظر أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (8/ 191).

(2) انظر مكي، الهداية الى بلوغ النهاية (8/ 5354).

(3) انظر الشوكاني، فتح القدير (3/ 148).

(4) انظر تفسير مجاهد (ص514)، والطبري، جامع البيان (17/ 649)، وابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم (92821).

(5) انظر الواحدي، التفسير البسيط (17/ 131)..

(6) انظر تفسير مجاهد (ص514)، والطبري، جامع البيان (17/ 649)، وابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم (92821).

(7) الزجاج معاني القرآن وإعرابه (4/ 102).

(8) انظر الماوردي، النكت والعيون (4/ 188).

(9) انظر الواحدي، الوجيز (ص797).

(10) انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (5/ 645).

(11) انظر الماوردي، النكت والعيون (4/ 188).

(12) انظر في هذه الأقوال ابن الجوزي، زاد المسير (2/ 525).

الاستهزاء، قاله قتادة. وقيل: التكذيب، قاله ابن جريج، والفراء⁽¹⁾، والزجاج⁽²⁾. وغيرهم إلا باختلاف مفسر الضميرين، والظاهر اتحاده⁽³⁾.

خامساً: الأثر التفسيري للخلاف في مفسر الضمير في هذا الموضوع:

1. اتحاد مفسر الضمير فالذي ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ هو الذي سلكه في قلوبهم وهو القرآن، وتتفق الضمائر في المرجع من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 192] إلى هذا الموضوع، والأصل توافق الضمائر في المرجع حدراً من التشئت⁽⁴⁾.

وباجتماع الضمائر لا يتنافر النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر⁽⁵⁾.

قال في أضواء البيان: "وإيضاحه على أنه القرآن: أن الله أنزله على رجل عربي فصيح بلسان عربي مبين، فسمعوه وفهموه؛ لأنه بلغتهم، ودخلت معانيه في قلوبهم، ولكنهم لم يؤمنوا به؛ لأن كلمة العذاب حقت عليهم.

وعلى أن الضمير في ﴿سَلَكْنَهُ﴾ للكفر والتكذيب فقوله عنهم: ﴿مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 199]، يدل على إدخال الكفر والتكذيب في قلوبهم، أي: كذلك السلك سلكناه... إلخ." (6)

وقال ابن القيم - رحمه الله -: الظاهر أن الضمير في قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ هو الضمير في قوله: ﴿سَلَكْنَهُ﴾ فلا يصح أن يكون المعنى: لا يؤمنون بالشرك والتكذيب والاستهزاء، فلا تصح تلك الأقوال إلا باختلاف مفسر الضميرين، والظاهر اتحاده، فالذي لا يؤمنون به هو الذي سلكه في قلوبهم وهو القرآن.

(1) الفراء، معاني القرآن (2/ 283).

(2) الزجاج معاني القرآن وإعرابه (4/ 102).

(3) انظر السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن (3/ 466).

(4) انظر ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (1/ 207، 208).

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (3/ 63).

(6) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (6/ 422).

فإن قيل: فما معنى سلكه إياهم في قلوبهم وهم ينكرونه؟

قيل: سلكه في قلوبهم بهذه الحال، أي: سلكناه غير مؤمنين به، فدخل في قلوبهم مكدباً به، كما دخل في قلوب المؤمنين مصدقاً به، وهذا مراد من قال: إن الذي سلكه في قلوبهم هو التكذيب والضلال، ولكن فسر الآية بالمعنى، فإنه إذا دخل في قلوبهم مكذبين به، فقد دخل التكذيب والضلال في قلوبهم.

فإن قيل: فما معنى إدخاله في قلوبهم وهم لا يؤمنون به؟

قيل: لتقوم عليهم بذلك حجة الله، فدخل في قلوبهم وعلّموا أنه حق وكذبوا به، فلم يدخل في قلوبهم دخول مُصدّق به مؤمن به مرضي به، وتكذيبهم به بعد دخوله في قلوبهم أعظم كفراً من تكذيبهم به قبل أن يدخل في قلوبهم؛ فإن المكذب بالحق بعد معرفته له شر من المكذب به ولم يعرفه، فتأمله فإنه من فقه التفسير، والله الموفق للصواب⁽¹⁾.

وبناءً على تطبيق قاعدة اتحاد مفسر الضمان أولى من تفرقتها يترجح رأي ابن القيم؛ وإن كان رحمه الله أشار إلى أنه يمكن الجمع بين القولين بأن يكون قول القائل بأن الذي سلكه في قلوبهم هو التكذيب ويكون من تفسير الآية بالمعنى، والله أعلم.

المطلب الثاني دراسة وتفسير لقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾﴾ الشمس.

أولاً: معنى الآيتين:

1. يحتمل أن يكون المعنى: قد أفلح من زكى الله نفسه، وقد خاب من دسى الله نفسه، كما قال: العوفي، وعلي بن أبي طلحة، عن ابن عباس.

﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ أي: دسها، أي: أحملها ووضع منها بخذلانه إياها عن الهدى، حتى ركب المعاصي وترك طاعة الله عز وجل، وبالتالي فمرجع الضمير ومفسره هو الله سبحانه.

(1) ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (207/1، 208).

2. ويحتمل أن يكون المعنى: قد أفلح من زكى نفسه، أي: بطاعة الله - كما قال قتادة - وطهرها من الأخلاق الدنيئة والردائل. ويروى نحوه عن مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير. وكقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿ [الأعلى: 14 - 15] وحينئذٍ فمفسر الضمير هو الإنسان. (1)

ثانياً: سبب الاختلاف:

سبب هذين الاحتمالين هو الخلاف في مرجع الضمير فاعل (زَكَّيْهَا) و (دَسَّهَا) هل المراد به الله عز وجل، أم الإنسان .

ثالثاً أقوال المفسرين:

القول الأول: إن مفسر الضمير هو الله سبحانه وتعالى، والمراد: قد أفلح من زكى الله نفسه، وقد خاب من دسى الله نفسه، وهو مروى عن ابن عباس- رضي الله عنهما- وابن زيد، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، ومقاتل، وعلي بن أبي طلحة، وقاله الطبري (2)، والزجاج (3)، والواحدي (4)، والسمعاني (5)، والبيهقي (6)، ومال إليه ابن عطية (7)، والرازي (8)، والقرطبي (9)، وغيرهم.

القول الثاني: إن مفسر الضمير هو الإنسان، والمراد: قد أفلح الإنسان الذي طهر نفسه بالعمل الصالح، وقد خسر النجاء والفوز من دسى نفسه بالعمل الخبيث والكفر، فوضع منها وأوردها غضب الله. يروى نحوه عن مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير (10). وهو قول عكرمة، وقاتادة (11)،

(1) انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (412/8).

(2) انظر الطبري، جامع البيان (444/24)، والواحدي، التفسير البسيط (57/24)،

(3) الزجاج معاني القرآن وإعرابه (332/5).

(4) الواحدي، الوجيز (ص1207).

(5) السمعاني، تفسير القرآن (233/6).

(6) البيهقي، معالم التنزيل (260/5).

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز (488/5).

(8) الرازي، مفاتيح الغيب (178/31).

(9) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (77 / 20).

(10) انظر تفسير ابن كثير - ت السلامة (412/8).

(11) انظر الطبري، جامع البيان (444/24).

والحسن(1)، ومكي،(2) والراغب الأصفهاني(3)، والزمخشري(4)، والبيضاوي(5)، وابن جزي(6)، وأبو حيان(7)، والشوكاني(8)، وابن عاشور(9)، وابن عثيمين(10).

رابعاً: رأي ابن القيم (11):

قال رحمه الله: الضمير المرفوع في ﴿زَكَّهَا﴾ عائد على ﴿مَنْ﴾ وكذلك هو في ﴿دَسَّهَا﴾ المعنى: قد أفلح من زكى نفسه، وقد خاب من دساها؛ هذا القول هو الصحيح؛ وهو نظير قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾، وبهذا يتحد مفسر الضمير في الموضعين.

(1) البغوي، معالم التنزيل(260/5).

(2) انظر الطبري، جامع البيان(444/24).

(3) الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني(1412/3).

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل(760/4).

(5) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل(315/5).

(6) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل(487/2).

(7) أبو حيان، البحر المحیط في التفسير(489/10).

(8) الشوكاني، فتح القدير(547/5).

(9) ابن عاشور، التحرير والتنوير(370/30).

(10) العثيمين، تفسير جزء عم(ص223).

(11) انظر في كل ما يأتي ابن القيم التبيان في أقسام القرآن ط دار المعرفة(ص: 20-25) وابن القيم إغاثة اللهفان من مصاديق الشيطان ط مكتبة المعارف(50/1-52).

أدلته:

1. إن طريقة القرآن إذا ذكر الفلاح علقه بفعل المفلح كقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ المؤمنون: ١ - ٢ إلى آخر الآيات، وقوله: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُمِئُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْفُونَ ﴿٦﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٥﴾ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ البقرة: ٣ - ٥، وقوله: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور: ٥١] ونظائره.

استدل هنا بالسياق العام لذكر الفلاح في عامة القرآن كما هي طريقة القرآن الكريم وعادته، وهو كما ترى في الأمثلة قاعدة مطردة، وإذا صح ذلك فالأولى هنا أن يعلق الفلاح بفعل المفلح وهو الإنسان، وبالتالي يعود الضمير إليه في الموضوعين؛ لا إلى الله سبحانه وتعالى.

2. القول بأن الضمير يرجع إلى الله "وإن كان له وجه في العربية فهذا إنما يحسن حيث لا يقع لبس في مفسر الضمان؛ وهنا قد تقدم لفظ ﴿ مِنْ ﴾، والضمير المرفوع في ﴿ زَكَّاهَا ﴾ يستحقه لفظاً ومعنى فهو أولى به، ثم يعود الضمير المنصوب على النفس التي هي أولى به لفظاً ومعنى؛ فهذا هو النظم الطبيعي، الذي يقتضيه سياق الكلام ووضعه، وأما عود الضمير الذي يلي ﴿ مِنْ ﴾ على الموصول السابق وهو قوله: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ ﴾ [الشمس: ٧] وإخلاء جاره الملاصق له وهو ﴿ مِنْ ﴾، ثم عود الضمير المنصوب وهو مؤنث على ﴿ مِنْ ﴾ ولفظه مذكر دون النفس المؤنثة فهذا يجوز لو لم يكن للكلام محمل غيره أحسن منه؛ فإذا كان سياق الكلام، ونظمه يقتضي خلافه، ولم تدع الضرورة إليه فالحمل عليه ممتنع".

واحتج ابن القيم هنا مرة أخرى أن سياق الكلام ونظمه يقتضي أن يكون مرجع الضمير في الموضوعين هو "من" التي تعود للإنسان؛ وأيضاً لتلا يقع لبس في مفسر الضمان.

3. قال رحمه الله: إن فيه زيادة فائدة وهي: إثبات فعل العبد وكسبه، وما يثاب وما يعاقب عليه، وفي قوله: ﴿ فَأَلَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس: ٨] إثبات القضاء والقدر السابق؛ فتضمنت الآيتان هذين الأصلين العظيمين وهما كثيراً ما يقترنان في القرآن كقوله: ﴿ إِنَّهُ تَذَكَّرٌ ﴿٥٤﴾ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [المدثر] وقوله: ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩] فتضمنت الآيتان الرد على القدرية والجبرية.

وهنا يحتج بسياقات القرآن فيما عادته الاقتران في مواضع ورودها وتشابهاها، وذلك من المرجحات في اتفاق مفسر الضميرين في الموضوعين.

خامساً: الأثر التفسيري لترجيح قوله رحمه الله:

القدرية يرجحون أن مفسر الضمير ﴿مَنْ﴾ يعود للإنسان؛ فهو عندهم خالق لفعله كما يقوله المعتزلة ومنهم الزمخشري⁽¹⁾، والجبرية يرجحون أن مفسر الضمير يعود لله سبحانه؛ لأن الإنسان عندهم مجبر على فعله؛ وهو كالسعة في مهب الريح⁽²⁾. والقولان وإن قال بهما سلف الأمة من المفسرين إلا أنهم بلا شك لا يعتقدون التضاد بينهما كحال الفرق الأخرى، والأمر عند السلف هو كما رجحه ابن القيم .

الراجح عند ابن القيم هو: اتحاد مفسر الضمير، وأنه يعود للإنسان، وفي هذا شمول للقول الأول كما هو مذهب أهل السنة والجماعة في باب القدر "فإن العبد إذا زكى نفسه أودسأها؛ فإنما يزكيها بعد تزكية الله لها بتوفيقه وإعانتة، وإنما يدسيها بعد تدسية الله لها بخذلانه، والتخلية بينه وبين نفسه؛ بخلاف ما إذا كان المعنى على القدر السابق المحض لم يبق للكسب وفعل العبد هنا ذكر البتة⁽³⁾".

فكان في ترجيح ابن القيم والقول باتحاد مفسر الضمير جمعاً بين القولين، واستدلالاً لمذهب أهل السنة والجماعة، وتطبيقاً للقاعدة التفسيرية، يبرز معها إعجاز القرآن، وتناسق ألفاظه.

قال ابن القيم بعد ذكره للقول الراجح عنده، وهذا الذي عليه جمهور المفسرين، حتى أصحاب ابن عباس رضى الله عنهما⁽⁴⁾.

(1) انظر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.. (760/4). وذكر أن القدرية يرجحون أن مفسر الضمير هو الله سبحانه وتعالى، وهو يسمي الجبرية قدرية، وانظر موضعاً آخر في الكشاف (51/4) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ الصافات: 96، وحاشية ابن المنير على الكشاف في نفس الموضوع وهو ينص على أن العبد مجبور على فعله. وانظر الرازي، مفاتيح الغيب (177 /31). وكل ذلك خلاف الصواب.

(2) انظر الواحدي، الوجيز (ص: 1207).

(3) ابن القيم، التبيان في أقسام القرآن (ص: 25).

(4) انظر ابن القيم، إغائة اللهفان (50/1 - 52).

المبحث الثاني: أثر اتحاد في مفسر الضمان في الأحكام الفقهية.

مطلب: دراسة وتفسير لقوله تعالى: ﴿أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا نَضَارُوهُنَّ لِنُضِيفُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَنْتُمْ بِبَنَاتِكُمْ مَعْرُوفٌ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمُ فَسَاطِعُ لَهُنَّ أُخْرَىٰ ٦﴾ [الطلاق: ٦].

أولاً معنى الآية:

تقدم أن الله نهى عن إخراج المطلقات عن البيوت وهنا أمر بإسكانهن، وقدر الإسكان بالمعروف، وهو البيت الذي يسكنه مثله ومثلها، بحسب وجد الزوج وعسره،...فنهى عن إخراجهن، ونهاهن عن الخروج، وأمر بسكنانهن، على وجه لا يحصل عليهن ضرر ولا مشقة، وذلك راجع إلى العرف، ﴿وَإِنْ كُنَّ﴾ أي: المطلقات ﴿أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ﴾ وذلك لأجل الحمل الذي في بطنها إن كانت بائناً، ولها ولحملها إن كانت رجعية، ومنتهى النفقة حتى يضعن حملهن؛ فإذا وضعن حملهن فإما أن يرضعن أولادهن أو لا ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ المسماة لهن، إن كان مسمى، وإلا فأجر المثل، ﴿وَأَنْتُمْ بِبَنَاتِكُمْ مَعْرُوفٌ﴾ أي: وليأمر كل واحد من الزوجين ومن غيرهما الآخر بالمعروف، وهو كل ما فيه منفعة ومصالحة في الدنيا والآخرة، فإن الغفلة عن الائتمار بالمعروف يحصل فيه من الشر والضرر، ما لا يعلمه إلا الله، وفي الائتمار تعاون على البر والتقوى، ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمُ﴾ بأن لم يتفقوا على إرضاعها لولدها، فلترضع له أخرى غيرها.(1)

ثانياً: سبب الاختلاف:

اختلف العلماء في الضمير الوارد في قوله تعالى: ﴿أَسْكُوهُنَّ﴾ هل هو في المرأة البائنة دون الرجعية، وهل الضمير هو نفسه الوارد بعد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ﴾ وما بعدها.

ثالثاً: أقوال المفسرين في المسألة:

لا خلاف بين العلماء في أن المطلقة الرجعية لها على زوجها النفقة والسكنى حتى تنتهي عدتها، ولا خلاف بينهم أن المطلقة الحامل لها السكنى والنفقة حتى تضع حملها بائناً كانت أو رجعية.

(1) انظر السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص: 871).

واختلفوا في البائن غير الحامل هل لها السكنى والنفقة: أم لا سكنى ولا نفقة: أم لها السكنى فقط⁽¹⁾؟ وبما أن نص الآية في السكنى فقط فسنتقصر على الخلاف في السكنى.

القول الأول: إن الضمير في قوله تعالى: ﴿أَسْكُنُوهُنَّ﴾ يرجع إلى جميع المطلقات من أول ذكر لهن في سورة البقرة إلى هذا الموضع الذي ختمه بأن لهن السكنى على أزواجهن، ويكون هذا من تواصل السياق الموضوعي لأحكام المطلقات في القرآن الكريم كاملاً.

قال ابن الفرس: لأن القرآن كله كسورة واحدة في رد بعضه إلى بعض، وتفسير بعضه ببعض⁽²⁾. ويستوي في ذلك الطلاق البائن وغير البائن، وممن قال ذلك: عمر بن الخطاب، وابن عباس، ومالك، وأبو حنيفة، والثوري، وزفر، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، والشافعي⁽³⁾، والطبري⁽⁴⁾، وأبو بكر بن العلاء⁽⁵⁾، والجصاص⁽⁶⁾، والماوردي⁽⁷⁾، والواحدي⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، والزمخشري⁽¹⁰⁾، وابن العربي⁽¹¹⁾، وغيرهم.

القول الثاني: من المعتدات من الطلاق الذي يملك فيه الرجعة وروي هذا عن عبد الله بن عباس وأصحابه، وجابر بن عبد الله، وفاطمة بنت قيس إحدى فقهاء نساء الصحابة⁽¹²⁾، ومحمد بن عبد

(1) الزجاج معاني القرآن وإعرابه (186/5).

(2) انظر ابن الفرس، أحكام القرآن (582/3).

(3) الطبري، جامع البيان (62/23)، والطحاوي، أحكام القرآن (342/2).

(4) الطبري، جامع البيان (59/23).

(5) ابن العلاء بكر، أحكام القرآن (581/2).

(6) الجصاص، أحكام القرآن (614/3).

(7) الماوردي، النكت والعيون (33/6).

(8) الواحدي، التفسير البسيط (514/21).

(9) البيهقي، معالم التنزيل (154/8).

(10) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (558/4).

(11) ابن العربي، أحكام القرآن (287/4).

(12) زاد المعاد في هدي خير العباد (469/5) وما بعدها.

الرحمن بن أبي ليلى على خلاف قد روي عنه (1)، وهو قول الحسن، وحماد، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود بن علي وأصحابه، وسائر أهل الحديث، (2) والنحاس، (3) وابن الجوزي (4). وغيرهم.

رابعاً: رأي ابن القيم:

يقول -رحمه الله -: الظاهر أن الضمير في ﴿أَسْكِنُوهُمْ﴾ هو والضمير في قوله: ﴿وَلِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ واحد (5). وبهذا يكون الحكم فيها للرجعية وليس للبائن.

قال - رحمه الله -: " فإنه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات أحكاماً متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض أحدها: أن الأزواج لا يخرجوهن من بيوتهن. والثاني: أنهن لا يخرجن من بيوت أزواجهن.

والثالث: أن لأزواجهن إمساكهن بالمعروف قبل انقضاء الأجل، وترك الإمساك، فيسرحوهن بإحسان.

والرابع: إشهاد ذوي عدل، وهو إشهاد على الرجعة إما وجوباً وإما استحباباً وأشار سبحانه إلى حكمة ذلك، وأنه في الرجعية خاصة بقوله: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: 1].

والأمر الذي يرجى إحداثه هاهنا: هو المراجعة هكذا قال السلف ومن بعدهم.

قال ابن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن داود الأودي عن الشعبي: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾: لعلك تندم فيكون لك سبيل إلى الرجعة، وقال الضحاك: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾. قال: لعله أن يراجعها في العدة. (6)

(1) انظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (186/5)، والطحاوي، أحكام القرآن (343/2).

(2) انظر أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (201/10)، وابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط مؤسسة الرسالة (469/5-482).

(3) النحاس، إعراب القرآن (299/4).

(4) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (301/4).

(5) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد (481/5).

(6) هذا الأثر والذي قبله أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه (491/10)، (15) كتاب الطلاق، باب ما قالوا في تسريح بإحسان، برقم (20360)، ورقم (20361).

وقاله: عطاء، وقتادة، والحسن، فهذا يدل على أن الطلاق المذكور هو الرجعي الذي ثبتت فيه هذه الأحكام، وأن حكمة أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين اقتضته؛ لعل الزوج أن يندم ويزول الشر الذي نزع الشيطان بينهما فتتبعها نفسه فيراجعها كما قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - " لو أن الناس أخذوا بأمر الله في الطلاق ما تتبع رجل نفسه امرأة يطلقها أبداً.

ثم ذكر سبحانه الأمر بإسكان هؤلاء المطلقات فقال: ﴿أَسْكُونَنَّ﴾ فالضمان كلها يتحد مفسرها وأحكامها كلها متلازمة، وهذا قول: عبد الله بن عباس وأصحابه، وجابر بن عبد الله، وفاطمة بنت قيس إحدى فقهاء نساء الصحابة، وكانت فاطمة تناظر عليه، وبه يقول أحمد بن حنبل وأصحابه، وإسحاق بن راهويه وأصحابه، وداود بن علي وأصحابه، وسائر أهل الحديث⁽¹⁾.

وقال آخرون⁽²⁾: الضمير في البوائن خاصة، ودليلهم على ذلك: أنها لو كانت رجعية لما قيد النفقة عليها بالحمل، ولكان عديم التأثير، فإنها تستحقها حائلاً كانت أو حاملاً بالإجماع.

وقال ابن القيم في رده على ذلك والجواب: أن يقال: إما أن يكون القائل من الموجبين النفقة والسكنى، أو ممن يوجب السكنى دون النفقة، فإن كان الأول: فالآية على زعمه حجة عليه؛ لأنه سبحانه شرط في إيجاب النفقة عليهن كونهن حوامل، والحكم المعلق على الشرط ينتفي عند انتفائه فدل على أن البائن الحائل لا نفقة لها.

فإن قيل: فهذه دلالة على المفهوم ولا يقول بها.

قيل: ليس ذلك من دلالة المفهوم، بل من انتفاء الحكم عند انتفاء شرطه، فلو بقي الحكم بعد انتفائه لم يكن شرطاً، وإن كان ممن يوجب السكنى وحدها فيقال له: ليس في السورة ضمير واحد يخص البائن، بل ضمائرها نوعان: نوع يخص الرجعية قطعاً، كقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، ونوع يحتمل أن يكون للبائن، وأن يكون: للرجعية، وأن يكون: لهما وهو قوله: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرَجْنَ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿أَسْكُونَنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] فحملة على الرجعية هو المتعين لتتحد الضمان ومفسرها، فلو حمل على غيرها لزم اختلاف الضمان ومفسرها وهو خلاف الأصل، والحمل على الأصل أولى⁽³⁾.

(1) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد ط مؤسسة الرسالة (470/5).

(2) انظر الطحاوي، أحكام القرآن (342/2)، وابن الفرس، أحكام القرآن (582/3)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (166/18).

(3) انظر ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد (482 /5).

وابن القيم هنا استدل بالسياق في جملة ما استند إليه، ووجوب اتحاد مفسر الضمائر، وأن هذا هو الأصل الذي يجب الأخذ به وعدم مخالفته. وهذا هو موطن الشاهد في البحث وإلا فهذه المسألة من المسائل التي أطال العلماء البحث فيها⁽¹⁾، وابن القيم استوفى الحديث عنها وأطال فيها جداً⁽²⁾.

خامساً: ثمرة الاختلاف في مفسر الضمير في هذا الموضوع:

قال ابن العربي: وهي مسألة عظيمة قد مهدنا سبلها قرآناً، وسنةً، ومعنىً، في مسائل الخلاف، وهذا مأخذها من القرآن⁽³⁾.

وقال ابن كثير: ويتفرع عليها مسائل كثيرة مذكورة في علم الفروع⁽⁴⁾.

ابن القيم رحمه الله كما سبق يرجح اتحاد مفسر الضمير، وبالتالي فالحكم بالسكنى إنما هو للمطلقة الرجعية، وليس للبائن نفقة ولا سكنى، حيث قال: فحمله على الرجعية هو المتعين لتتحد الضمائر ومفسرها، فلو حمل على غيرها لزم اختلاف الضمائر ومفسرها، وهو خلاف الأصل، والحمل على الأصل أولى⁽⁵⁾.

ومن يرى أن مفسر الضمير هو للبائن⁽⁶⁾ فيترتب عليه وجوب السكنى لها، أو السكنى والنفقة كما تقدم⁽⁷⁾.

وبهذا يتبين لك أهمية تحديد مفسر الضمير وتأثيره في اختلاف العلماء في الأحكام الفقهية الشرعية، والعمل في نظام الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية موافق لاختيار ابن القيم رحمه الله⁽⁸⁾. والله أعلم.

(1) انظر الطحاوي، أحكام القرآن(2/342)، الهراسي، أحكام القرآن (4/422)، ابن العربي، أحكام القرآن(4/275)، وابن الفرس، أحكام القرآن(3/582)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن(18/166).

(2) انظر ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد ط الرسالة (5/466-482).

(3) ابن العربي، أحكام القرآن(4/287).

(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم(7/307).

(5) انظر ابن القيم زاد المعاد في هدي خير العباد ط الرسالة (5/482).

(6) انظر الطحاوي، أحكام القرآن(2/342)، وابن الفرس، أحكام القرآن(3/582)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن(18/166).

(7) انظر ابن القيم زاد المعاد في هدي خير العباد ط الرسالة (5/482).

(8) جاء في المادة الخامسة والأربعون من نظام الأحوال الشخصية الجديد في المملكة العربية السعودية أن السكن جزء من أجزاء النفقة، وجاء في المادة الثالثة والخمسون من نفس النظام ما نصه: لا تجب النفقة للمعددة البائن إلا إذا كانت حاملاً، فلها النفقة حتى تضع حملها. وهو ما يوافق رأي ابن القيم رحمه الله تعالى، انظر شرح نظام الأحوال الشخصية الصادر عن مركز البحوث بوزارة العدل (ص103 و115).

المبحث الثالث: أثر اتحاد مفسر الضمائر في القصص القرآني

المطلب الأول: دراسة وتفسير لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِبِينَ ﴿٥٢﴾ وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمْتَنِي ﴿٥٣﴾ إِنَّ نَفْسِي لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمْتَنِي ﴿٥٤﴾﴾ [يوسف: 25 - 53] أولاً: تحرير محل النزاع:

هذه الآية التي نتحدث عن براءة يوسف - عليه السلام - والضمير في قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾، وكذلك الضمير في قوله: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ هل مفسره امرأة العزيز، أم يوسف - عليه السلام (1) .

ومرجع الضمير في هذا الموضوع محل خلاف بين المفسرين، وأقوالهم دائرة بين أن يكون من قول يوسف - عليه السلام - أو من قول امرأة العزيز.

ثانياً سبب الخلاف:

جاء عن الفراء أنه قال: هذا من أغمض ما يأتي في الكلام أنه حكى عن رجل شيئاً ثم يقول في شيء آخر من قول رجل آخر لم يجر له ذكر (2). وقال النحاس: هذا كلام غامض عند أهل العربية؛ لأن كلام يوسف مختلط بما قبله وغير منفصل منه (3). ويمكن بيان سبب الخلاف فيما يأتي:

1. "جعله كلاماً ليوسف مشكلاً؛ لأن قوله: ﴿قَالَتْ أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَن حَصَّصَ الْحَقُّ﴾ كلام موصول بعضه ببعض إلى آخره، فالقول بأن بعضه كلام المرأة والبعض كلام يوسف - مع تخلل الفواصل الكثيرة بين القولين وبين المجلسين - بعيد، وأيضاً جعله كلاماً للمرأة مشكلاً أيضاً؛ لأن قوله: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمْتَنِي﴾ كلام لا يحسن صدوره إلا ممن احترز عن المعاصي، ثم يذكر هذا الكلام على سبيل كسر النفس، وذلك لا يليق بالمرأة التي استقرغت جهودها في المعصية" (4).

(1) انظر ابن القيم، كتاب الروح (2/ 639). وابن القيم، روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص444).

(2) نقله الثعلبي انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن (5/ 229). ولم أجد في معاني القرآن.

(3) النحاس، معاني القرآن (3/ 437).

(4) الرازي، مفاتيح الغيب (18/ 470).

2. السبب الثاني: الخلاف في مرجع الضمير هل يعود لما عادت إليه الضمائر السابقة له ويكون من قول امرأة العزيز، وتكون الضمائر في نسقٍ واحدٍ، أو يعود وما بعده إلى يوسف عليه السلام.
3. السبب الثالث: اعتبار السياق القرآني، وأنه متواصل وبالتالي يكون من كلام امرأة العزيز، أو عدم النظر إلى السياق القرآني ويكون كلاماً مستأنفاً من كلام يوسف عليه السلام.
4. السبب الرابع: ما ورد من تفاسير متأثرة في الهم الذي هم به يوسف عليه السلام. وإنه حل سراويله وجلس منها مجلس الخاتن⁽¹⁾ وربط الخلاف هنا بالخلاف هناك.

ثالثاً أقوال المفسرين في ذلك:

القول الأول: أنه من قول يوسف عليه السلام، "أي: هذا الفعل الذي فعلته - من ردى رسول الملك إليه، وتركى إجابته والخروج إليه، ومسألتي إياه أن يسأل النسوة اللاتي قطعن أيديهن، عن شأنهن إذ قطعن أيديهن - إنما فعلته ليعلم أنى لم أخنه في زوجته بالغيب. يقول: لم أركب منها فاحشةً في حال غيبته عنى، وإذا لم يركب ذلك بمغيبه، فهو في حال مشهده إياه أخرى أن يكون بعيداً من ركوبه⁽²⁾".

وهو مروى عن ابن عباس، وعبد الله بن أبي الهذيل، وحكيم بن جابر، وسعيد بن جبير، ومجاهد، والضحاك بن مزاحم، وعكرمة مولى ابن عباس، والحسن البصري، وأبي صالح باذام، وقتادة، وإسماعيل السدي، ومقاتل، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق⁽³⁾.

(1) انظر هذه الروايات في الطبري، جامع البيان(82/13).

(2) الطبري، جامع البيان(207/13) وما بعدها.

(3) انظر الطبري، جامع البيان(209/13)، وابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم (2157/7)، وموسوعة التفسير بالمأثور (649/11)-652).

وهو اختيار الطبري⁽¹⁾ ولم يذكر قولاً غيره، وكذلك الفراء⁽²⁾، وابن قتيبة⁽³⁾، والزجاج⁽⁴⁾، والنحاس⁽⁵⁾، وابن الأنباري⁽⁶⁾، والواحدي⁽⁷⁾، والبغوي⁽⁸⁾، والزمخشري⁽⁹⁾، وابن الجوزي⁽¹⁰⁾، وجمهور المفسرين المتقدمين من القرن الثالث وما قبله على هذا القول، ولم يعرف القول الآخر إلا بعد ذلك.⁽¹¹⁾ قال الطبري: "واتصل قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ بقول امرأة العزيز: ﴿أَنَا رَأَوْتُهُ عَنْ نَفْسِيهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ لمعرفة السامعين لمعناه، كاتصال قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٤]. بقول المرأة: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا أَذْلَةً وَكَذَلِكَ﴾ [النمل: ٤]. وذلك أن قوله: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ خبر مبتدأ، وكذلك قول فرعون لأصحابه في سورة الأعراف: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠]. وهو متصل بقول الملأ: ﴿رُبُّدُّ أَنْ يُخْرِجَكَ مِنْ أَرْضِكَ﴾ [الأعراف: ١١٠].⁽¹²⁾

القول الثاني: أن القائل: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ وما بعدها من قول امرأة العزيز والكلام متصل بما قبله. ويكون "مرادها بذلك زوجها أي: ليعلم أنني حين أقررت أنني راودت يوسف، أنني لم أخنه بالغيب، أي: لم يجرمني إلا مجرد المراودة، ولم أفسد عليه فراشه، ويحتمل أن المراد بذلك ليعلم يوسف حين أقررت أنني أنا الذي راودته وأنه صادق أنني لم أخنه في حال غيبته عني"⁽¹³⁾.

(1) الطبري، جامع البيان (209/13) وما بعدها.

(2) الفراء، معاني القرآن (47/2).

(3) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (ص179).

(4) الزجاج، معاني القرآن (115/03).

(5) النحاس، معاني القرآن (437/3).

(6) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (725/2).

(7) الواحدي، التفسير البسيط (76/12).

(8) البغوي، معالم التنزيل (496/2).

(9) الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (479/2).

(10) ابن الجوزي، تذكرة الأريب في تفسير الغريب (ص173).

(11) انظر السمعاني، تفسير القرآن (38/3)، والكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل (541/1)، والخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (533/2)، وروزن، كشف الريب عن قائل ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب" وقد رجح أنه من مقول يوسف عليه السلام (242).

(12) الطبري، جامع البيان (209/13).

(13) السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص400).

وهو قول الحسين بن الفضل البلخي⁽¹⁾، ورجحه الكرمانى،⁽²⁾ والقرطبي⁽³⁾، وابن تيمية⁽⁴⁾، وأبو حيان⁽⁵⁾، وابن القيم⁽⁶⁾، وابن كثير وقال: «وهذا القول هو الأشهر، والأليق، والأنسب بسياق القصة ومعاني الكلام»⁽⁷⁾، والسعدي⁽⁸⁾، وابن عاشور⁽⁹⁾، وغيرهم، قال الشوكاني: وهو قول القلة من علماء التفسير المتأخرين⁽¹⁰⁾.

رابعاً: رأي ابن القيم:

قال رحمه الله: إن هذا من قول امرأة العزيز، لا من قول يوسف عليه السلام.

واستدل رحمه الله بعدد من الأدلة وسنذكر منها ما له علاقة بالبحث.

1. سياق كلام امرأة العزيز متصل والسياق واحد، ومن جعله من كلام يوسف؛ فإنه يحتاج إلى إضمار قول لا دليل في اللفظ عليه بوجه، والقول في مثل هذا لا يحذف لئلا يقع في اللبس.

2. سياق القصة وأن يوسف لم يكن حاضراً وقت مقالتها هذه، بل كان في السجن لما تكلمت بقولها:

﴿أَفَنَنْصَحُ الْحَقَّ﴾ والسياق صريح في ذلك.

3 الضمائر كلها في نسق واحد تدل عليه، وهي قول النسوة: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾، وقول امرأة

العزيز: ﴿أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾.

فهذه خمسة ضمائر بين بارز ومستتر، ثم اتصل بها قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ فهذا هو

المذكور أولاً بعينه، فلا شيء يفصل الكلام عن نظمه ويضمير فيه قول لا دليل عليه؟

(1) حكاة عنه النسفي في تفسيره، انظر النسفي، التيسير في التفسير (417/8).

(2) انظر الكرمانى، غرائب التفسير وعجائب التأويل (541/1).

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (210/9).

(4) انظر ابن تيمية، دقائق التفسير (273/2).

(5) انظر أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (288/6).

(6) انظر ابن القيم، كتاب الروح (639/2). وابن القيم، روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص444).

(7) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (50/8).

(8) السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص400).

(9) ابن عاشور، التحرير والتنوير (292/12).

(10) انظر الشوكاني فتح القدير (41/3)، وابن عاشور، التحرير والتنوير (292/12)، وروزون، كشف الريب (242).

واقترنت من أدلته على ما رأيت أن له علاقة بالبحث علماً أنه ذكر أدلة أخرى سوى ما ذكرناه⁽¹⁾.
خامساً: ثمرة الخلاف في هذا الموضوع:

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: ما أجلها من مسألة، وما أصعب فهمها! سواء كان هذا من كلام امرأة العزيز: أو من كلام يوسف عليه السلام⁽²⁾. ولهذا فإن ترجيح أحد القولين يترتب عليه عدة أمور فمن ذلك:

من قال بأنه من مقول امرأة العزيز وهو قول ابن القيم ترتب عليه التالي:

1. يكون الكلام من قوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّيَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ متصل وليس فيه وقف تام على الحقيقة⁽³⁾.

2. يترتب عليه نفي الهم عن يوسف كما هو مذهب من نفاه عنه عليه السلام وعد ذلك من الإسرائيليات⁽⁴⁾.

3. ويترتب عليه أيضاً عدم الحاجة إلى إضمار قول لا دليل في اللفظ عليه بوجه⁽⁵⁾.

4. يترتب عليه أن تكون الضمائر كلها في نسق واحد، قال السيوطي: الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتيت⁽⁶⁾.

ومن قال بأنه من مقول يوسف عليه السلام ترتب عليه:

1. خلاف ما ذكر أعلاه، وليس بنا حاجة إلى تكراره.

2. يكون سبب ترك يوسف للفاحشة لأجل العزيز ولم يتركها خوفاً من الله ورجاءاً لثوابه؛ وهذا من المحال الذي يعلم العاقل أن يوسف عليه السلام بخلافه ولولا تعظيمه لله ومخافته له لم يكن من عباده المخلصين⁽⁷⁾.

(1) انظر ابن القيم، كتاب الروح (2/ 639). وابن القيم، روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص444).

(2) ابن عبدالوهاب، تفسير آيات من القرآن الكريم (5/154).

(3) انظر ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (2/725).

(4) انظر ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (2/725)، وابن تيمية، مجموع الفتاوى (15/149)، ومحمد رشيد، تفسير المنار (12/267).

(5) انظر ابن القيم، روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص444).

(6) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (2/338).

(7) انظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى (15/140) بتصرف.

3 لو كان هذا من قول يوسف عليه السلام لقال: ذلك ليعلموا أنني بريء، وأني مظلوم؛ لأنه لم يكن مراده بإظهار براءته مجرد علم واحد - وسبق وأن علم براءته وأمرها أن تستغفر لذنبها - بل مراده علم الملك وغيره.

ولهذا قال للرسول: ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسَأَلَهُ مَا بَالَ الْإِنْسُوفِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠]. (1)

4. يترتب عليه أن نفس يوسف ليست من النفوس المرحومة فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَكْبَرُ٥٤ نَفْسِي٥٤ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ٥٤ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي٥٤﴾ فإن لم تكن نفسه من النفوس المرحومة عن أن تكون أمانة فما في الأنفس مرحوم (2) إلى غير ذلك من الآثار.

وبهذا يتبين لك أهمية هذه القاعدة، وأهمية تحديد مفسر الضمير، وأن المعنى في الآية والقصة يتغير بتغير مفسر الضمير، وابن القيم في هذه المسألة استدل في ترجيحه بالسياق القرآني بأنواعه سياق الكلام، وسياق الحال، وسياق الضمائر، وطبق القاعدة الترجيحية في الضمائر موضوع البحث فقال: فهذه خمسة ضمائر بين بارز ومستتر، ثم اتصل بها قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ٥٤ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ٥٤﴾ فهذا هو المذكور أولاً بعينه، فلا شيء يفصل الكلام عن نظمه ويضم فيه قول لا دليل عليه؟

والغريب أنه بهذا الترجيح، خالف علماء الأمة المتقدمين على خلاف عادته رحمه الله من شدة عنايته بأقوال السلف ومروياتهم والاقتصار على الترجيح بين أقوالهم، والله أعلم بالصواب.

(1) انظر المصدر السابق (141/15) بتصرف.

(2) انظر المصدر السابق (144/15) بتصرف.

❖ **المطلب الثاني: دراسة وتفسير لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَدَدَكَ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩].**

أولاً: معنى الآيتين:

قال الطبري (ت: 310 هـ): يقول تعالى ذكره: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ جبريل من محمد - ﷺ - ﴿فَدَدَكَ﴾ إليه، وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم، وإنما هو: ثم تدلى فدنا، ولكنه حسن تقديم قوله: ﴿دَنَا﴾، إذ كان الدنو يدل على التدلي والتدلي على الدنو، كما يقال: زارني فلان فأحسن، وأحسن إلي فزارني. وقوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ يقول: فكان جبرائيل من محمد - ﷺ - على قدر قوسين، أو أدنى من ذلك، يعني: أو أقرب منه (1).

ثانياً: سبب الخلاف:

مفسر الضمير في هذه الآيات التي جاءت على سياق واحد: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَدَدَكَ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿٩﴾ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴿١١﴾ أَفَتَمُنُّونَهُ عَلَىٰ مَا بَرَأَ ﴿١٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾﴾ هل مفسر الضمير ومرجعه هو الله عز وجل أم جبريل عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: أقوال المفسرين في ذلك:

مفسر الضمير في هذه الآية قيل فيه ثلاثة أقوال (2):

الأول: إن مفسر الضمير هو الله عز وجل، وكان قاب قوسين أو أدنى من جبريل عليه الصلاة والسلام (3).

الثاني: إن مفسر الضمير هو الله عز وجل، ويكون المعنى: أن الرب عز وجل دنا من محمد - ﷺ - فتدلى، ففقرّب منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، ويقول بأن رسول الله - ﷺ - رأى ربه بفؤاده مرتين

(1) انظر الطبري، جامع البيان (22/ 501، 502).

(2) انظر هذه الأقوال في الطبري، جامع البيان (22/ 504) وما بعدها، والماوردي، النكت والعيون (5/ 393). أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (10/ 11).

(3) انظر الطبري، جامع البيان (22/ 506)، وتفسير البغوي (7/ 401)، وابن عطية، المحرر الوجيز (5/ 197) وزاد المسير (4/ 185).

وهذه إحداهما، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما⁽¹⁾. فأوحى الله إلى عبده محمد وحيه، وجعلوا قوله: ﴿مَا أَوْحَى﴾ بمعنى المصدر⁽²⁾. ومن ضمن ما أوحى إليه وجوب الصلاة.

وهذا القول والذي قبله لم يتعرض له الزمخشري⁽³⁾ في الكشاف ولم يذكره لمخالفته لمذهبه⁽⁴⁾، ولم يذكر أن مفسر الضمير فيه إشكال في هذا الموضع، أما الرازي (ت: 606هـ) فاعتبر أن القول بأن مفسر الضمير هو الله عز وجل قولاً ضعيفاً سخيفاً⁽⁵⁾، وهذا بسبب مخالفة هذه الأقوال لمذاهبهم العقديّة⁽⁶⁾.

الثالث: أن مفسر الضمير هو جبريل عليه الصلاة والسلام، وكان قاب قوسين أو أدنى من نبينا محمد ﷺ. وهو القول الراجح، والسياق يدل عليه، وبه يتم اتحاد مفسر الضمائر، وتتفق ولا تفترق.

ويكون المعنى: " أن جبريل لما استوى في الأفق الأعلى على صورته غشي على النبي -ﷺ- من عظم ما رأى- وهو مروى في الأخبار- فانتقل جبريل من صورته إلى الصورة التي كان يلقي النبي -ﷺ- فيها وهي صورة رجل، ودنا من النبي وهو معنى قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ ثم نكس رأسه إليه، بمعنى قوله: ﴿فَدَدَكَ﴾ وضمه إليه، فسكنه من روعته⁽⁷⁾.

رابعاً: رأي ابن القيم:

قال في اعتراضه على صاحب منازل السائرين: "كأن الشيخ فهم من الآية: أن الذي ﴿دَنَا فَدَدَكَ﴾ فكان من محمد -ﷺ- ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾: هو الله عز وجل، وهذا وإن قاله جماعة من المفسرين⁽⁸⁾ فالصحيح: أن ذلك هو جبريل- عليه الصلاة والسلام- فهو الموصوف بما ذكره من أول السورة إلى قوله:

(1) انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (447/7).

(2) انظر الطبري، جامع البيان (506/22)، وتفسير البغوي (401/7)، وابن عطية، المحرر الوجيز (197/5).

(3) انظر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (419 /4).

(4) بسبب نفيهم صفة الكلام عن الله سبحانه، ويتأولون مثل هذه الآيات.

(5) انظر الرازي، مفاتيح الغيب (239 /28).

(6) بسبب نفيهم صفة الكلام عن الله سبحانه، ويتأولون مثل هذه الآيات.

(7) الطبري، جامع البيان (506 /22)، والسمعاني، تفسير القرآن (286/5).

(8) ممن قاله أنس بن مالك، وابن عباس رضي الله عنهم، ومستندهم حديث الإسراء، واختاره مقاتل. انظر الطبري، جامع البيان (502-503)، وابن عطية، المحرر الوجيز (197/5)، وابن الجوزي، زاد المسير (185 /4).

﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴾ " (1) فابن القيم هنا احتج على اتحاد مفسر الضمائر وأنه جبريل بسياق الآيات من أول السورة إلى موضع الإشكال، وهو أيضاً قول جمهور المفسرين. (2)

واستدل ابن القيم بعدة أوجه منها:

1. مفسر الضمير في قوله: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ ﴾ وفي قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ وفي قوله: ﴿ فَاسْتَوَى ﴾، وفي قوله: ﴿ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ واحد، فلا يجوز أن يخالف بين المفسر والمفسر من غير دليل.

وهذا هو الشاهد في هذا البحث حيث يرى أن توحيد مفسر الضمائر هو الأصل الذي لا يجوز مخالفته، إلا بدليل يوجب خلاف الأصل، وهذه القاعدة محل إجماع المفسرين. (3)

2. أنه قال: ﴿ دَوْمَرَقَ ﴾ والمرءة الخلق الحسن المحكم، فأخبر عن حسن خلق الذي علم النبي ﷺ. ثم ساق الخبر كله عنه نسقاً واحداً (4).

3. أنه لم يتقدم للرب جل جلاله ذكر يعود الضمير عليه في قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ والذي يعود الضمير عليه لا يصلح له وإنما هو لعبده.

4. أنه كيف يعود الضمير إلى ما لم يذكر، ويترك عوده إلى المذكور مع كونه أولى به؟

5. أنه قد تقدم ذكر ﴿ صَاحِبُكُمْ ﴾ وأعاد عليه الضمائر التي تليق به، ثم ذكر بعده: ﴿ سَدِيدُ الْقُوَى ﴾ ﴿ دَوْمَرَقَ ﴾ وأعاد عليه الضمائر التي تليق به، والخبر كله عن هذين المفسرين، وهما الرسول الملكي، والرسول البشري. وهو قول الطبري (5) وغيره من علماء التفسير.

وتوسع ابن القيم - رحمه الله - في الرد على مخالفه حتى أوصلها إلى ستة عشر وجهاً، ذكرت هنا ما له علاقة بالبحث اختصاراً. (6)

(1) ابن القيم، مدارج السالكين (3/ 300).

(2) انظر ابن عطية، المحرر الوجيز (5/ 197).

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (3/ 63)، وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن (4/ 35)، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن (2/ 338).

(4) ابن القيم، مدارج السالكين (3/ 301).

(5) الطبري، جامع البيان (22/ 506).

(6) انظر في هذه الأوجه وغيرها، ابن القيم، مدارج السالكين (3/ 301، 302).

خامساً: ثمرة الخلاف في هذا الموضوع:

وترتب على ترجيح مفسر الضمير هنا بجبريل عليه السلام كما هو رأي ابن القيم وهو قول جمهور المفسرين إثبات رؤية الرسول -ﷺ- لجبريل على صورته الحقيقية مرتين وتكون هذه إحداها، ويكون السياق في هذا القصص القرآني متسقاً في مفسر الضمائر، ليس فيه تشتيت ولا تفرق مما يبرز معه إعجاز القرآن الكريم. قال أبو حيان: فتتأسق الضمائر لواحد مع صحة المعنى أولى من جعلهما مختلفين.(1)

ومن قال بأن مفسر الضمير هو الله - تعالى ذكره- تكون الآية دليلاً لمن قال بأن الرسول -ﷺ- رأى ربه بفؤاده مرتين وتكون هذه إحداها؛ وإن كان هذا لا يصح؛ لأنه لم يثبت أن الرسول -ﷺ- رأى ربه بفؤاده قبل ذلك.

وبهذا يتبين لك أهمية تحديد مفسر الضمير وأثره في القصص القرآني، واعتماد ابن القيم على السياق لجمع شتات الضمائر وتوحيد مفسرها، وبيان الراجح والمعنى المراد بناءً على ذلك والله أعلم.

(1) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (10 / 530).

الخاتمة:

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات:

وفي خاتمة هذا البحث نذكر بأهم النتائج والتوصيات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. يعتبر ابن القيم من أكثر العلماء عنايةً بمراعاة السياق القرآني في التفسير، واختياراته التفسيرية لم تكن خارجةً عما قرره من سبقه من أهل العلم، بل إن غالب ترجيحاته جاءت موافقةً لجمهور المفسرين
2. اشترط ابن القيم - رحمه الله - في توحيد مفسر الضمائر أن يكون المعنى صحيحاً فإذا كان المعنى صحيحاً فهو الأصل الذي لا تجوز مخالفته إلا بدليل يوجب خلاف الأصل.
3. الترجيح في التفسير يجب ألا يقتصر على السياق فقط؛ بل يضيف إليه أدلة أخرى مما يضيف قوة إلى صحة الاختيار.
4. إن دلالة السياق من أحسن الطرق وأوضحها في تحديد مفسر الضمير، وهو ما سار عليه ابن القيم عند تعرضه لتفسير الآيات القرآنية.
5. الاختلاف في مفسر الضمير له أثر في اختلاف المفسرين في بيان المعنى المراد سواء: كان ذلك في الجوانب العقدية، أو الأحكام الفقهية، أو القصص القرآني، وبالتالي يتغير الحكم، أو المعنى، بتغير مفسر الضمير، مما يبرز معه أهمية هذه القاعدة الترجيحية في تعيين الراجح من هذه الأقوال.
6. السياق في القرآن يشمل سياق اللفظ، وسياق الحال، وسياق المعنى، والسياق العام للسورة، بل وسياق القرآن الكريم كاملاً فينبغي توافقها وعدم تناقضها.
7. العلاقة بين السياق القرآني وقاعدة اتحاد مفسر الضمائر علاقة تلازم وتأكيد، وتفسير متبادل، إذ يُستدل بالسياق على مفسر الضمير، كما يُعرف من الضمير وجه المعنى في السياق.

التوصيات:

1. يجب العناية بالسياق القرآني عند دراسة معاني الضمائر، وجعل السياق قرينةً أولى قبل اللجوء إلى الاحتمال اللغوي المجرد.
2. ابن القيم نص في مواضع متعددة من مؤلفاته، عند تناوله تفسير الآيات القرآنية، على جملة من الضوابط والقواعد التفسيرية الأخرى؛ كقوله: «عادة القرآن» و«طريقة القرآن». وهي قواعد تفسيرية ذات دلالات منهجية تستحق الجمع والرصد والدراسة التحليلية؛ للكشف عن معالمها وأثرها في بناء منهجه التفسيري وتعميده..
3. الاستفادة من منهج ابن القيم في الرد العقدي على الفرق المخالفة من خلال الدلالات السياقية، لأنه يوحد بين النص والاعتقاد الصحيح.

4. الاستفادة من القاعدة في الدراسات اللغوية والبلاغية الحديثة، لبيان اتساق النص القرآني وإعجازه من جهة التناسق الضميري والسياقي.
5. الدعوة إلى تتبع عناية علماء التفسير باتحاد مفسر الضمان في تحديد المراد كالطبري، وابن عطية، وأبي حيان الأندلسي، وابن عاشور، وغيرهم، ومن المعاصرين الشيخ ابن عثيمين -رحمهم الله جميعاً- وهو مجال خصب لبحث القواعد والضوابط التفسيرية، واللغوية، والفقهية، والبلاغية، وغيرها عند هؤلاء العلماء.
6. تعيين مفسر الضمير في القرآن الكريم يكون بالسياق، ويكون بغير السياق، وهذا يحتاج لجمع ودراسة تفسيرية من خلال كتب التفسير.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

المصادر والمراجع:

1. الإتيقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم لت 1401 هـ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م، عدد الأجزاء: 4.
2. أحكام القرآن الكريم، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ) تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال، الناشر: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، إستانبول، الطبعة: الأولى.
3. أحكام القرآن، المؤلف: أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري البصري المالكي (ت 344 هـ)، التحقيق: رسالتا دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، 1 - ناصر بن محمد آل عشوان الدوسري (من أول الكتاب - الأعراف) (عام 1426)، 2 - ناصر بن محمد بن عبد الله الماجد - رحمه الله - (من الأنفال إلى الناس) (عام 1426)، عدد الصفحات: 1818.
4. أحكام القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف «بابن الفرس الأندلسي» (ت 597 هـ) تحقيق الجزء الأول: د/ طه بن علي بو سريح، تحقيق الجزء الثاني: د/ منجية بنت الهادي النفري السويحي، تحقيق الجزء الثالث: صلاح الدين بو عفيف، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، عدد الأجزاء: 3.
5. أحكام القرآن، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت 370هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1994م، عدد الأجزاء: 3.
6. أحكام القرآن، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 4.
7. أحكام القرآن، المؤلف: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت 504هـ)، المحقق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تاريخ الطبع: الطبعة: الثانية، 1405 هـ.
8. أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: 2.
9. أصول السرخسي، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء: 2.

10. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1325 - 1393) الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض)- دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، 1441 هـ - 2019 م (الأولى لدار ابن حزم)، عدد الأجزاء: 7.
11. إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاسُ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، 1421 هـ.
12. إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التحرير: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423 هـ، عدد الأجزاء: 7.
13. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، عدد الأجزاء: 2.
14. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.
15. إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت 328هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: 1390هـ - 1971م، عدد الأجزاء: 2.
16. البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ.
17. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى 1408هـ - 1988م.
18. بدائع الفوائد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: 4.
19. البرهان في علوم القرآن، المؤلف: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، عدد الأجزاء: 4.

20. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، عدد الأجزاء: 2
21. بيان إعجاز القرآن، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن لسلسلة: ذخائر العرب المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المحقق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة: الثالثة 1976م، عدد الأجزاء: 1.
22. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدي (المتوفى: 1205هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
23. تأويل مشكل القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
24. التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ)، المحقق: علي محمد الجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، عدد الأجزاء: 2.
25. التبيان في أقسام القرآن، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: 1.
26. التحرير والتتوير «تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984 هـ، عدد الأجزاء: 30.
27. تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم)، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
28. ترجيحات العلامة ابن عثيمين في التفسير دلالة السياق نموذجاً، أعداد الدكتور/ عبد الله محمد الجيوسي. جامعة اليرموك الأردن، ورقة عمل مقدمة لندوة جهود الشيخ العثيمين العلمية، جامعة القصيم.
29. التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - 1416 هـ.
30. التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي (ت 741هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - 1416 هـ.

31. التفسير البسيط، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت 468 هـ)، أصل تحقيقه: (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسببكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ، عدد الأجزاء: 25 (24 والفهارس).
32. تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن، المؤلف: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 510 هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1417 هـ - 1997 م، عدد الأجزاء: 8.
33. تفسير الرازي = مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606 هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
34. تفسير الراغب الأصفهاني، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) جزء 1: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 1، جزء 2، 3: من أول سورة آل عمران - وحتى الآية 113 من سورة النساء، تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشثري، دار النشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى: 1424 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 2، جزء 4، 5: (من الآية 114 من سورة النساء - وحتى آخر سورة المائدة)، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، الناشر: كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 2.
35. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت 1354 هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: 1990 م، عدد الأجزاء: 12 جزءاً.
36. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327 هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - 1419 هـ.
37. تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774 هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1420 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 8.

38. تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى 1410هـ.
39. تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1997م.
40. تفسير آيات من القرآن الكريم (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الخامس)، المؤلف: محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت 1206هـ)، المحقق: الدكتور محمد بلتاجي، الناشر: جمعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون، عدد الصفحات: 393.
41. تفسير جزء عم، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت 1421 هـ)، إعداد وتخرّيج: فهد بن ناصر السليمان، الناشر: دار الثريا للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة: الثانية 1423 هـ - 2002 م.
42. تفسير مجاهد، المؤلف: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (ت 104هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1989 م.
43. تفسير الكريمة الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: 1376هـ) المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى 1420هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 1.
44. التيسير في التفسير، (يطبع أول مرة محققاً على ثلاث نسخ خطية)، المؤلف: نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي (461 - 537 هـ)، المحقق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، الناشر: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول - تركيا، الطبعة: الأولى، 1440 هـ - 2019 م، عدد الأجزاء: 15.
45. جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 24.
46. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964 م، عدد الأجزاء: 20 جزءاً (في 10 مجلدات).

47. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد / الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ عدد الأجزاء: 6
48. دلالة السياق وأثره في توجيه الحديث النبوي للباحث علي بر، الناشر: مجلة المعرفة العدد السابع عشر- يوليو 2024.
49. ديوان الراعي النميري بشرح واضح الصمد، الناشر دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.
50. ديوان الراعي النميري، شرح واضح عبد الصمد، الناشر دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.
51. الروح، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (691 - 751)، حققه: محمد أجمل أيوب الإصلاحي، خرج أحاديثه: كمال بن محمد قالمي، راجعه: سعود بن عبد العزيز العريضي - جديع بن محمد الجديع، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، 1440 هـ - 2019 م (الأولى لدار ابن حزم).
52. روضة المحبين ونزهة المشتاقين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (691 - 751)، حققه: محمد عزيز شمس، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير - محمد أجمل الإصلاحي، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الرابعة، 1440 هـ - 2019 م (الأولى لدار ابن حزم)، عدد الصفحات: 649.
53. زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
54. زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون 1415هـ / 1994م، عدد الأجزاء: 5.
55. السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية تطبيقية من خلال تفسير التحرير والتنوير للظاهر بن عاشور، للدكتور محمد عبد الوهاب الراسخ، جامعة الأزهر.
56. شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلي المتوفى سنة 643هـ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، الجزء الأول، منشورات: محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
57. شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383، عدد الأجزاء: 1.
58. شرح كتاب الحدود في النحو، المؤلف: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 - 972 هـ)، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة

- الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م، عدد الصفحات: 318
59. شرح نظام الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/773) وتاريخ 08/06/1443هـ، إعداد مركز البحوث بوزارة العدل المملكة العربية السعودية، الإصدار الأول 1447هـ 2025م.
60. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، (691 هـ - 751 هـ)، تحقيق: زاهر بن سالم بلفقيه، وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد (رحمه الله تعالى)، دار عطاءات العلم - دار ابن حزم.
61. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: 573هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى.
62. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، عدد الأجزاء: 6
63. الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408هـ، عدد الأجزاء: 4.
64. الضمير ومفسره في الآيات المشككة، د/ محمد عامر محمد، ود/ حسن كاظم أسد / كلية التربية جامعة ميسان.
65. عود الضمير وأثره في التفسير دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في حزب المفصل، د/ عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمن القاسم بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التفسير والحديث، كلية التربية، جامعة الملك سعود، العام الجامعي 1429/1430هـ
66. عود الضمير وأثره في تفسير آيات الأحكام عرضاً ودراسة رسالة دكتوراه اعداد جمال بوكو، وإشراف الأستاذة: سهام مادن، العام 1438هـ جامعة الجزائر.
67. فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ.
68. الفوائد الضيائية المشهور بملا حاجي، تأليف نور الدين عبدالرحمن الجامي، المتوفى سنة 898هـ، اعتنى به إلياس قبلان .
69. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.

70. كشف الريب عن قائل ذلك ليعلم أي لم أخنه بالغيب، د: محمود عبدالجليل روزن، الناشر مركز تفسير للدراسات القرآنية.
71. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تأليف: أبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي المتوفى سنة 427 هـ، أشرف على إخراجهم: د/ صلاح باعثمان - د/ حسن الغزالي - أ.د/ زيد مهارش - أ.د/ أمين باشه.
72. لباب التأويل في معاني التنزيل، المؤلف: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت 741هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ.
73. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15.
74. مجموع الفتاوى، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، عام النشر: 1425 هـ - 2004 م.
75. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
76. المحكم والمحيط الأعظم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م عدد الأجزاء: 11 (10 مجلد للفهارس).
77. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1416 هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 2
78. مرجع الضمير في القرآن الكريم مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب، لمحمد حسنين صبرة الناشر دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة تاريخ النشر: 2001، الطبعة الثانية.
79. المصنف لابن أبي شيبة، الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، (المولود سنة 159 هـ - والمتوفى سنة 235 هـ)، تقديم: معالي الشيخ ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، تحقيق: أ.د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري.

80. معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م، عدد الأجزاء: 5.
81. معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207 هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار (ت 1385 هـ) - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى
82. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م، عدد الأجزاء: 3.
83. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، المؤلف: الإمام الحافظ / جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى (911 هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1408 هـ - 1988 م، عدد الأجزاء: 3.
84. المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
85. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، المؤلف: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت، عام النشر: [1377 - 1380 هـ]، عدد الأجزاء: 5
86. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399 هـ - 1979 م. عدد الأجزاء: 6.
87. المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (المتوفى: 502 هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت.
88. الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790 هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى 1417 هـ / 1997 م، عدد الأجزاء: 7.
89. موسوعة التفسير المأثور، إعداد: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، المشرفون: أ. د. مساعد بن سليمان الطيار - د. نوح بن يحيى الشهري، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي - دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، 1439 - 2017، عدد الأجزاء: 24 (الأخير فهارس).
90. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1412 - 1992 م، عدد الأجزاء: 1.

91. النكت والعيون، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: 6.
92. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، عدد الأجزاء: 13 (12)، ومجلد للفهارس).
93. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، عدد الأجزاء: 1.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهوسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي